E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED
E/ESCWA/2017/EC.4/4(Part II)
E/ESCWA/EDID/2017/IG.2/4
1 November 2017
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة التنفيذية
الاجتماع الرابع
بيروت، 13-14 كانون الأول/ديسمبر 2017

البند 4 (ب) من جدول الأعمال المؤقت

القضايا الإقليمية والعالمية

آليات تنفيذ خطة عمل أديس أبابا: الالتزامات العالمية مقابل أولويات المنطقة العربية في مجال تمويل التنمية

موجز

يستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الثالث لتمويل التنمية، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عنه على وجه الخصوص، كما يستعرض الإجراءات التي اتخذت للدفع قدماً بتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 وينظر في مدى اتساقها مع المواقف العربية ذات الصلة. ويسلط التقرير الضوء على الالتزامات العالمية مقابل الأولويات العربية في مجال تمويل التنمية، وإسهامات ومواقف المجتمع المدني، وعلى الرسائل الرئيسية المنبثقة عن فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية مغطياً الفترة منذ انعقاد الدورة التاسعة للجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية التي عُقدت في عمّان في نيسان/أبريل 2015.

وممثلو الدول الأعضاء مدعوون إلى أخذ العلم بهذه التطورات وتقديم توجيهات بخصوص قيام الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالمزيد من العمل في هذا الصدد.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	2-1	3
الفصل		
أولاً- منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية	6-3	3
ثانياً- تمويل التنمية: الالتزامات العالمية مقابل الأولويات العربية	11-7	4
ثالثاً- مواقف المجتمع المدني بشأن تمويل التنمية	12	5
رابعاً- فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية	14-13	5
المرفق		7

مقدمـة

1- وضعت خطة عمل أديس أبابا (يشار إليها فيما يلي بـ "خطة العمل")، التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الثالث لتمويل التنمية في تموز/يوليو 2015، إطاراً عالمياً جديداً لتمويل التنمية المستدامة، حيث أعادت صياغة كافة المصادر المتاحة للتمويل وقنوات إيصالها لتتماشى مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية العالمية، فأصبحت بذلك بمثابة وسيلة معيارية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 (يشار إليها فيما بعد بخطة 2030).

2- أكدت خطة العمل على الحاجة إلى آليات متابعة ورصد واستعراض مكرّسة على المستويين العالمي والإقليمي. وهكذا أنشأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة منتدىً سنوياً لتقييم التقدم المحرز وتحديد العقبات التي تعترض تحقيق النتائج فيما يتعلق بتمويل التنمية. وترفُد هذه العمليات جميعها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، في سياق المتابعة الأعم والاستعراض الأوسع لتنفيذ خطة 2030.

أولاً- منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية

3- يمثل إنشاء منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية مَعلماً رئيسياً من أجل تعزيز ولاية الأمم المتحدة في مجال تمويل التنمية. ويوفر المنتدى منبراً سنوياً للحوار السياساتي بشأن تمويل التنمية بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والبرلمانات الوطنية والأكاديميين ووكالات وبرامج الأمم المتحدة ومؤسسات دولية أخرى، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. وهو يشجّع تبادل الدروس المستفادة ويمكّن تقديم توصيات قابلة للتنفيذ توجّه تنفيذ خطة العمل. ويعتمد المنتدى نهجاً قائماً على الأدلة، ويشكل تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية مصدراً تحليلياً رئيسياً له.

4- عقد المنتدى دورتين حتى الآن. وكان التركيز في الجلسة الافتتاحية، التي عقدت في أيار/مايو 2016، على تعزيز الهيكل التنظيمي وإطلاق العمليات التي نصّت خطة العمل على القيام بها لرصد وتقييم تنفيذ فصولها السبعة وعدة مئات من نتائج تمويل التنمية ومتابعة وسائل تنفيذ خطة 2030. غير أنه لم يكن هناك توافق في الآراء حول الوفاء بالالتزامات المالية الرسمية؛ ولا حول قنوات وآليات رفع تقارير مرفق البنية التحتية العالمية؛ والحيّز السياساتي المطلوب لتنفيذ نتائج تمويل التنمية؛ وضرورة مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة؛ وضرورة اختتام جولة الدوحة الإنمائية لمنظمة التجارة العالمية. ولم يتفق المشاركون إلا على مجرد وثيقة ختامية من 4 فقرات أعادت التأكيد على الالتزام بخطة العمل وأهداف التنمية المستدامة، ورحّبت بالتقرير الأول لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات، وأعربت عن الرغبة في أن يكون الحوار في الدورات المقبلة أفضل تنظيماً.

5- عقدت الدورة الثانية للمنتدى في نيويورك في أيار/مايو 2017 وكانت أكثر نجاحاً من الدورة الأولى. وجرى التشديد على رعاية اتساق السياسات في تمويل التنمية المستدامة وتشجيع الاستثمارات الطويلة الأجل لخفض اللامساواة، بما في ذلك الفجوات بين الجنسين. وأكدت المباحثات أن بلداناً نامية كثيرة لا تملك في ظل الظروف العالمية السائدة حيّز مالية عامة كافياً يمكّنها من التصدي لتحديات التنمية المستدامة؛ ومع ذلك شدّد المشاركون على ضرورة اجتناب التراجع عن الالتزامات والعودة إلى الحمائية. وتناول المشاركون بالنقاش

التقارير الختامية للمنتدى العالمي الثاني للبنية التحتية والمنتدى الثاني المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة ومنتدى التعاون الإنمائي لعام 2016. كما استعرضوا أيضاً تقرير 2017 لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية.

6- سُلّط الضوء أثناء الدورة على مسألتين هامتين للمنطقة العربية: تعزيز التعاون الدولي في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والتحديات المالية التي تواجهها البلدان التي تُكابد أوضاعاً خاصة. واعتُبر ذا أهمية قصوى تحسين الأطر الضريبية الوطنية لزيادة الإيرادات الضريبية وتعزيز تبادل المعلومات بشأن التدفقات المالية غير المشروعة. كما اعتُبر أيضاً أمراً حيوياً لتحفيز النمو ضمان أن تبقى قنوات التجارة الدولية مفتوحة ومنتجة. واقتُرحت عدة تدابير لتعبئة التمويل الخاص لتحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك تحفيز النشاط التجاري في المجالات ذات الأولوية وتعزيز التمويل الاشتمالي. وفي النهاية سُلّط الضوء على أن مستويات الديون الراهنة تشكل مخاطر كبيرة على تحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً- تمويل التنمية: الالتزامات العالمية مقابل الأولويات العربية

7- اعتمدت دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2017 المعنية بمتابعة تمويل التنمية مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات[1] رفدت المتابعة الشاملة لخطة 2030 واستعراضها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي عقد في تموز/يوليو 2017. وفي حالات أضافت هذه الاستنتاجات عناصر جديدة إلى خطة العمل، مثلاً في الدعوة إلى تحليل الفجوة في تمويل التجارة والنظر في دور إصدارات صكوك حكومية مرتهنة بمتغيّرات الأداء الاقتصادي الكلي أو مربوطة بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي. لكنها في حالات أخرى كانت قاصرة بالمقارنة مع الالتزامات القائمة مثل القضاء على الملاذات الآمنة التي تحفّز نقل الأصول المسروقة إلى الخارج، كما كشفت أوراق بنما.

8- يقارن الجدول ألف من المرفق الالتزامات الناشئة عن خطة العمل ومنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالمواقف الرئيسية العربية من تمويل التنمية التي اعتمدت في أيار/مايو 2015 في الدورة التاسعة للجنة المعنية بتحرير التجارة الخارجية والعولمة الاقتصادية وتمويل التنمية. وفي حين بُذلت في العمليات العالمية محاولات للتنويه بالتحديات المحددة التي تواجهها المنطقة العربية، سواء كانت ناشئة عن نزاعات أم مرتبطة باشتراطات تنمية مستدامة معينة، فإن هذه العمليات تبدو موجّهة أساساً نحو احتياجات أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية ولا سيما في القارة الأفريقية.

9- يحبّذ موقف البلدان العربية من تعبئة الموارد المحلية توسيع القاعدة الضريبية مع تقليل العبء الضريبي، في حين تؤكد استنتاجات خطة العمل والمنتدى ضرورة متابعة كل منهما على حدة. وهناك اختلاف آخر يكمن في أن أهمية كل من الاستثمارات المحلية والدولية ليست في موقف تمويل التنمية في المنطقة العربية متساوية، في حين تعتبر العمليات العالمية أن الواحدة منهما "مكمل حيوي الأهمية" للأخرى. ويبدو أن أولويات تمويل التنمية في المنطقة العربية قللت من أهمية الاستثمار الأجنبي غير المباشر بسبب عدم القدرة على إدارة التقلبات المرتبطة به. ويمكن تبيّن هذا الاختلاف أيضاً في المواقف المتعلقة بالتحويلات المالية. إذ تميل أولويات تمويل التنمية في المنطقة

(1) E/FFDF/2017/3.

العربية إلى تطوير منتجات مالية مصمّمة خصيصاً لتلبية احتياجات المهاجرين، في حين تركز استنتاجات خطة العمل وكذلك المنتدى على خفض متوسط تكلفة معاملات حوالات المهاجرين بحلول عام 2030 إلى أقل من 3 في المائة من المبلغ المُحوّل، ما يولد في الواقع موارد كبيرة لخدمة وتمويل التنمية المستدامة.

10- يمكن إيجاد أمثلة أخرى عن أوجه عدم التماثل بين المقاربات تجاه قضايا تمويل التنمية العالمية وبين المواقف التي توصّلت لها أولويات المنطقة العربية في مجال التعاون الإنمائي الدولي. إذ لم ترد محاولات إلزام البلدان المتقدمة النمو كافة بزيادة مبالغ المساعدة الإنمائية الرسمية إلى 1 في المائة من دخلها القومي الإجمالي بحلول عام 2020 لا في خطة العمل ولا في استنتاجات المنتدى. وتقر العمليتان كلتاهما بأن الاقتراض أداة هامة لتمويل الاستثمار وقد دعت البلدان النامية إلى العمل على تحقيق استدامة الدين في الأجل الطويل. على النقيض من ذلك، تولي أولويات تمويل التنمية في المنطقة العربية أهمية أكبر لتخفيف عبء الديون وتخصيص موارد إضافية من المجتمع الدولي لهذا الغرض، بدلاً من الاعتماد على إدارة الديون أو إعادة النظر في ممارسات المدينين وتقييمات وكالات التصنيف الائتماني.

11- أخيراً، من المثير للاهتمام ملاحظة أن الالتزامات العالمية لتمويل التنمية في مجال التجارة الدولية كمحرك للنمو تتفق، إلى حد كبير، مع أولويات تمويل التنمية في المنطقة العربية، وخاصة فيما يتعلق بضرورة اختتام جولة الدوحة الإنمائية، وتفعيل المعاملة الخاصة والتفضيلية، وخفض الحواجز التجارية، وتوفير فرص وصول إلى الأسواق مجدية للبلدان النامية.

ثالثاً- مواقف المجتمع المدني بشأن تمويل التنمية

12- قيّمت مجموعة منظمات المجتمع المدني بشأن تمويل التنمية، وهي منبر عالمي لمنظمات المجتمع المدني التي شاركت في العمليات العالمية لتمويل التنمية[2]، الوثيقة الختامية لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2017 بشأن تمويل التنمية. ويلخص الجدول باء في المرفق نتائج هذا التقييم.

رابعاً- فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية

13- أُنشئت فرقة العمل، وتضم 50 من وكالات الأمم المتحدة وبرامجها ومكاتبها وأصحاب مصلحة مؤسسيين آخرين، لرصد التقدم المحرز في تنفيذ نتائج تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة 2030، وتقديم المشورة بشأن الثغرات في التنفيذ وتقديم توصيات بإجراءات تصحيحية.

14- خلال عامي 2016 و2017، عقدت فرقة العمل عدة اجتماعات لتناول الأولويات المواضيعية الناشئة عن خطة العمل. وتشارك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في فرقة العمل، وترفع من خلالها شواغل المنطقة العربية وفقاً لما تقضي به الدول الأعضاء. وقد قدّمت الإسكوا عرضاً موجزاً كمساهمة في العمل

(2) www.globalpolicywatch.org/wp-content/uploads/2017/05/Detailed-Civil-Society-Comments-on-FfD-Forum-Outcome-May-11-1.pdf.

الذي قامت به فرقة العمل في مجال الأولوية الأولى في خطة العمل، أي تعبئة الموارد المحلية[3]، وتناول هذا العرض وضع الموارد العامة المحلية في البلدان العربية. كما ساهمت الإسكوا في إعداد التقرير السنوي لفرقة العمل لعام 2017[4] عن التكامل الإقليمي كمحرك للنمو استناداً إلى تقريرها "آفاق التنمية في المنطقة العربية: رؤية لعام 2030"، الذي يقترح إنشاء فضاء للأمن الاقتصادي العربي كإطار لتجسيد مفهوم الاندماج التنموي في المنطقة العربية. ويسلّط الجدول جيم في المرفق النتائج الرئيسية لتقرير فرقة العمل المشتركة لعام 2017 الذي يشكّل أول تقييم رسمي للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج تمويل التنمية على الصعيد العالمي. أخيراً، شاركت الإسكوا في عدة اجتماعات لفرقة العمل نظمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تناولت مواضيع تشمل التدفقات المالية غير المشروعة واعتماد مؤشر لتقدير حجم الموارد المالية الكلية المتاحة لتمويل التنمية المستدامة حسبما تطرحه خطة العمل.

(3) Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), “Domestic public resources in the Arab region”, Issue Brief Series (July 2016). Available from www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2016/01/Domestic-Public-Resources-in-the-Arab-Region_ESCWA_IATF-Issue-Brief.pdf.

(4) هناك مسودة غير محررة مسبقة متاحة على www.un.org/esa/ffd/publications/advance-unedited-draft-of-2017-iatf-report.html.

المرفق

الجدول ألف- خريطة الالتزامات العالمية مقابل أولويات المنطقة العربية الرئيسية في مجال تمويل التنمية

خطة عمل أديس أبابا (تموز/يوليو 2015)	خلاصات وتوصيات منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (أيار/مايو 2017)	العناصر الرئيسية للموقف العربي بشأن تمويل التنمية (نيسان/أبريل 2015)
القضايا المتقاطعة نشجّع إقامة مجتمعات مسالمة جامعة، ماضين قدماً بكل عزم صوب إنشاء اقتصاد عالمي عادل لا يتخلف فيه *عن الركب أي بلد أو شخص*. تحتاج البلدان التي تمر بحالات نزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع أيضاً إلى إيلائها اهتماماً خاصاً. وتعزيز الجهود أيضاً للتصدي لما تواجهه ... البلدان التي تمر بحالات نزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع من ثغرات تمويلية وانخفاض في مستويات الاستثمار المباشر. يمكن للتمويل الإنمائي أن ... يمكّن البلدان من منع أو مكافحة حالات الأزمات المزمنة المتعلقة بالنزاعات أو الكوارث الطبيعية. ندرك التحدي الرئيسي الذي يعترض تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في البلدان التي تمر بحالات نزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع، وندرك الفجوة التمويلية التي يواجهها بناء السلام ... وسنكثف جهودنا لمساعدة البلدان في الحصول على التمويل من أجل بناء السلام والتنمية في سياق ما بعد النزاعات.	**القضايا المتقاطعة** نعيد تأكيد الالتزام بكفالة ألا يتخلف أي بلد أو أحد عن الركب، وبتركيز جهودنا حيث تكون التحديات أكبر ما تكون، بما في ذلك كفالة **إدماج أولئك الذين هم أكثر تخلفاً عن الركب ومشاركتهم**. نكرر تأكيد أهمية معالجة مختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجه البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة *النامية* ***والبلدان التي تمر بحالات نزاع وبمرحلة ما بعد انتهاء النزاع، إضافة إلى التحديات الخاصة الماثلة أمام البلدان المتوسطة الدخل*** (الفقرة 3).	**القضايا المتقاطعة** على الرغم أن المنطقة العربية تجمعها بسائر المناطق النامية شواغل وشؤون معروفة في تمويل التنمية، **تنفرد *بمجموعة من التحديات والأولويات الخاصة*** (الفقرة 2). يثبط تزايد النزاعات في المنطقة العربية قدرة بعض الدول على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى تلبية المتطلبات المالية الضخمة اللازمة لإعادة بناء البلدان المتأثرة بالنزاعات، والتي تقدّر بـ 650 مليار دولار أمريكي (الفقرة 4).
ضرورة ... مكافحة الفقر بجميع أشكاله ... القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. ندرك أهمية توفير تعليم جيد. ونشجع *النظر في تحديد أهداف إنفاق ملائمة للظروف الوطنية من أجل ضخ استثمارات جيّدة في مجال توفير الخدمات*	***القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده.*** نقر بأن ***نُظم الرعاية الصحية والتعليم والطاقة والمياه والصرف الصحي*** الفعالة يمكن أن تسهم إسهاماً مباشراً في القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع	تواجه البلدان العربية تحديات اجتماعية واقتصادية جمة، في استمرار الفقر، وارتفاع معدّلات البطالة، لا سيما في صفوف النساء والشباب، ***وضعف الحماية الاجتماعية وضيق نطاقها، وتزايد مظاهر عدم المساواة، وتفاقم المديونية.*** وتواجه هذه البلدان أيضاً في ندرة المياه، وتلوّث الهواء والمياه،

خطة عمل أديس أبابا (تموز/يوليو 2015)	خلاصات وتوصيات منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (أيار/مايو 2017)	العناصر الرئيسية للموقف العربي بشأن تمويل التنمية (نيسان/أبريل 2015)
العامة الأساسية للجميع، بما يشمل الصحة والتعليم والطاقة والمياه والصرف الصحي. وفقاً للاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. سنعزز التنسيق الدولي والبيئات التمكينية على جميع المستويات من أجل تعزيز النُظم الصحية الوطنية وتحقيق التغطية الصحية للجميع. نضع نُظُماً وتدابير لتوفير الحماية الاجتماعية للجميع وملائمة للظروف الوطنية.	وفي إحلال الاستقرار، وبأن هناك حاجة إلى توفير الاستثمار الكفؤ والفعال في هذه المجالات، بما يتسق مع الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، لأغراض منها تحسين نوعية التعليم وإمكانية الحصول عليه ومن ثم تمكين الملايين من اكتساب المهارات اللازمة للعمل اللائق (الفقرة 7).	وتغيّر المناخ، وتدهور التنوّع البيولوجي، والجفاف، وتردّي الأراضي والتصحر، وتكرار الكوارث الطبيعية، تحديات بيئية ضخمة تعوق التنمية وتهدد ***أمن المياه والطاقة والغذاء*** (الفقرة 3).
الموارد العامة المحلية نلتزم بتعزيز إدارة الإيرادات من خلال اعتماد نُظم ضريبية حديثة تصاعدية، وتحسين السياسات الضريبية، والارتقاء بالكفاءة في جباية الضرائب. دعم تعزيز الشبكات الإقليمية لمديري الضرائب. تحسين النزاهة والشفافية والكفاءة وفعالية النُظم الضريبية لدينا، بما في ذلك من خلال *توسيع القاعدة الضريبية ومواصلة الجهود الرامية إلى إدماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.* سنحدّ أيضاً من فرص تجنب الضرائب، وسننظر في تضمين جميع المعاهدات الضريبية أحكاماً لمكافحة إساءة الاستخدام. معالجة الحوافز الضريبية المفرطة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر. ندرك الحاجة إلى توفير المساعدة التقنية عن طريق التعاون المتعدد الأطراف والإقليمي والثنائي وفيما بين بلدان الجنوب، استناداً إلى الاحتياجات المختلفة للبلدان.	**الموارد العامة المحلية** ندرك أيضاً التحديات المرتبطة بضيق الوعاء الضريبي وانخفاض نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي التي تواجهها بعض البلدان النامية لصغر ***القطاع الخاص بها ونقص نموه.*** نلاحظ أن قدرات ***الإدارة الضريبية والإدارة المالية العامة*** تحسنت في العديد من البلدان، وأن هناك ***وعياً معززاً بالصلة القائمة بين فرض الضرائب والإنفاق وإدارة الموارد العامة والمساءلة وجهود مكافحة الفساد.*** سنتوسّع أيضاً في استخدام الأدوات التي يراد بها تقييم ***القدرات*** في مجالي السياسات الضريبية و***إدارة الضرائب***، وذلك في سياق جهودنا الرامية إلى وضع استراتيجيات مناسبة لتعزيز نُظمنا الضريبية (الفقرة 9).	**الموارد العامة المحلية** إصلاح ***إدارة الضرائب*** لتحقيق الإنصاف والفعالية؛ ينبغي ***مع توسيع القاعدة الضريبية وضع سياسات ضريبية لصالح الفقراء وتكثيف الجهود لتخفيف الأعباء المالية عنهم***؛ دعم القدرات المؤسسية والنُظم القضائية الوطنية وتعزيز إنفاذ القانون لمكافحة ***التهرب الضريبي***؛ من الضروري توخي ***الفعالية والشفافية في نشر المعلومات*** لبناء الثقة وضمان التقيُّد بالإجراءات، ومراجعة اتفاقات منع الازدواج الضريبي (الفقرة 1-ج).

خطة عمل أديس أبابا (تموز/يوليو 2015)	خلاصات وتوصيات منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (أيار/مايو 2017)	العناصر الرئيسية للموقف العربي بشأن تمويل التنمية (نيسان/أبريل 2015)
مضاعفة الجهود لإحداث تقليص كبير في التدفقات المالية غير المشروعة بحلول عام 2030، وذلك بغية القضاء عليها في نهاية المطاف، بوسائل منها مكافحة التهرب الضريبي والفساد. ندعو أيضاً المؤسسات الدولية المعنية والمنظمات الإقليمية إلى نشر تقديرات حجم التدفقات المالية غير المشروعة وتكوينها. تأكيد هدف القضاء على الملاذات الآمنة التي تنشئ حوافز لنقل الموجودات المسروقة إلى الخارج والتدفقات المالية غير المشروعة.	التوسع في التعاون الدولي من أجل ***مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة***، ونتعهد بردع الفساد وكشفه ومنعه ومكافحته وبزيادة الشفافية وتعزيز الحكم الرشيد لفائدة مواطنينا، وهي الأمور التي تسهم في تعزيز التنمية المستدامة (الفقرة 10).	هناك ضرورة لتعزيز تبادل المعلومات بين الهيئات الحكومية على المستويين الوطني والدولي، ***لمكافحة التهرب الضريبي وحصر التدفقات المالية غير المشروعة*** التي لا تزال تستنزف اقتصادات البلدان النامية (الفقرة 1-د).
الأعمال التجارية والتمويلية الخاصة المحلية والدولية تدفقات رؤوس المال الدولية الخاصة، ولا سيما الاستثمار المباشر الأجنبي، إلى جانب استقرار النظام المالي الدولي، *عناصر حيوية مكملة* للجهود الإنمائية الوطنية. تهيئة مناخات استثمارية شفافة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها، مع تأمين الآلية المناسبة *لتنفيذ العقود واحترام حقوق الملكية*، تستند إلى سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي. يمكن للسياسات الحكومية أن *تعزز الآثار الإيجابية غير المباشرة المترتبة على الاستثمار المباشر الأجنبي، مثل الخبرة الفنية والتكنولوجيا*. المستثمرون الأجانب يؤدون الآن دوراً مهماً في أسواق *رأسمال بعض البلدان النامية، وأهمية إدارة التقلبات المرتبطة بهذه الأسواق*. ما زالت أقل البلدان نمواً لا تستفيد من استثمارات مباشرة أجنبية من شأنها أن تساعدها على تنويع اقتصاداتها، رغم ما أدخلته من تحسينات على مناخاتها الاستثمارية.	**الأعمال التجارية والتمويلية الخاصة المحلية والدولية** ندرك أن هناك مجالاً لمزيد من العمل من أجل إيجاد ***مناخ للأعمال التجارية والاستثمار*** داعم للتنمية المستدامة، يتسم بالتنافسية ويكون قادراً على اجتذاب استثمارات القطاع الخاص. نلاحظ مع القلق أن تدفقات ***الاستثمار المباشر الأجنبي*** إلى البلدان النامية سجلت مستويات أدنى من المعتاد في السنوات الأخيرة. نحن نشجع حدوث زيادة في حجم ونوعية الاستثمار المباشر الأجنبي، ولا سيما زيادة اتساق هذا النوع من الاستثمار مع أهداف التنمية المستدامة، كما نشجع تنويعه وإضفاء الطابع الطويل الأجل عليه، وذلك بطرق منها تعزيز أنظمة ترويج الاستثمار واستراتيجياته ووكالاته، علاوة على التصدي ***لمشكلة نطاق الأسواق وحجم المشاريع باعتبار هاتين المسألتين عقبة تعطل الاستثمار المباشر الأجنبي*** (الفقرة 11).	**الأعمال والتمويل الخاص المحلي والدولي** تحسين مناخ الاستثمار من خلال ***تطوير الأنظمة وتحسين بيئة ممارسة الأعمال*** ليتمكن القطاع الخاص من الاضطلاع بدوره على أفضل وجه، وتسهيل عودة بعض الاستثمارات العربية من الخارج، وتشجيع ***الاستثمار الأجنبي المباشر***، ليس كمصدر خارجي لتمويل التنمية فحسب، بل كوسيط لنقل ***التكنولوجيا الحديثة وطرق الإدارة والإنتاج المتطورة***، ولكونه يسهم في تدريب القوى العاملة وإعدادها (الفقرة 2-ج).

خطة عمل أديس أبابا (تموز/يوليو 2015)	خلاصات وتوصيات منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (أيار/مايو 2017)	العناصر الرئيسية للموقف العربي بشأن تمويل التنمية (نيسان/أبريل 2015)
كفالة أن تدعم بيئتنا السياساتية والتنظيمية استقرار الأسواق المالية وتعزز *تعميم الخدمات المالية بطريقة متوازنة، مع توفير حماية مناسبة للمستهلك.* سنستعرض استراتيجياتنا لتعميم الخدمات المالية، *بالتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين*، وسننظر في إدماج تعميم الخدمات المالية ضمن أهداف السياسة العامة في النظام المالي. *وسنسخر التكنولوجيات الجديدة، ونشجع الإلمام بالأمور المالية* وتعميم الخدمات المالية، ونحسّن جمع البيانات. نلتزم بتعزيز فرص حصول *المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الائتمان* بصورة مناسبة *ومعقولة التكلفة ومستقرة*، وكذلك على التدريب الملائم لتنمية مهارات الجميع، لا سيما الشباب وأصحاب المشاريع الحرة. *التشجيع على زيادة إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، يمكن للأنظمة المالية أن تسمح باستخدام ضمانات بديلة، وتمنح استثناءات مناسبة من متطلبات رأس المال، وتخفض تكاليف الدخول والخروج لتشجيع المنافسة، وتمكن مؤسسات التمويل البالغ الصغر من تعبئة المدخرات عن طريق تلقي الودائع.*	نعمل من أجل إتاحة سُبل ***حصول الجميع، بشكل كامل وعلى قدم المساواة، على الخدمات المالية.*** واعتماد المزيد من البلدان استراتيجيات وطنية بشأن تعميم الخدمات المالية ***مراعية للاعتبارات الجنسانية، وإنهاء الحواجز الهيكلية التي تعترض وصول المرأة على قدم المساواة إلى الموارد الاقتصادية.*** نجدد التزامنا بتعزيز ***إمكانية الحصول***، على نحو مناسب وميسور التكلفة ومستقر، على ***الائتمان والخدمات المالية الأخرى للمشاريع الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة الحجم***، ولا سيما المؤسسات التجارية ومؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني العاملة في ***القطاعين الرسمي وغير الرسمي*** (الفقرة 12).	تحقيق ***الشمول المالي*** من خلال استخدام الأدوات الابتكارية مثل الدفع الرقمي والعمليات المصرفية عبر الهاتف النقال، ***والقضاء على التمييز بين الجنسين في الخدمات المالية*** وتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة بهدف توليد فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي؛ وتشجيع التوعية بالشؤون المالية، ***وزيادة التمويل البالغ الصغر، وتأمين فرص حصول الجميع على القروض*** وتقديم المساعدة الفنية إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
التحويلات لا يمكن مساواتها بالتدفقات المالية الدولية الأخرى، مثل الاستثمار المباشر الأجنبي أو المساعدة الإنمائية الرسمية أو غير ذلك من المصادر العامة لتمويل التنمية. العمل على خفض متوسط تكلفة معاملات تحويلات المهاجرين بحلول عام 2030 إلى أقل من 3 في المائة من المبلغ المحول.	نعمل على كفالة أن تتاح ***خدمات مالية مناسبة وميسورة التكلفة للمهاجرين*** وأسرهم في بلدانهم المضيفة والأصلية على حد سواء. تأييد السلطات الوطنية في التصدي لأكبر العقبات التي تعوق استمرار تدفق التحويلات المالية، بما في ذلك إساءة المعاملة من قبل الجهات الفاعلة غير المشروعة. ***نعمل على خفض متوسط تكلفة معاملات تحويلات المهاجرين بحلول عام 2030 إلى أقل من 3 في المائة من المبلغ المحول.***	دعم ***التحويلات من أجل التنمية والتنسيق*** بين مختلف الهيئات الحكومية المعنية بشؤون المهاجرين وتحويلاتهم لتطوير البدائل المكمّلة للتمويل العام؛ وقد تشمل هذه البدائل ***تطوير المنتجات المالية المصممة وفقاً لاحتياجات المهاجرين وأولوياتهم***، ولا بد من ***تخفيض كلفة التحويلات*** وإلغاء جميع التكاليف المقنَّعة لتسهيل تحويل الأموال عبر القنوات النظامية، مع التأكيد على

خطة عمل أديس أبابا (تموز/يوليو 2015)	خلاصات وتوصيات منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (أيار/مايو 2017)	العناصر الرئيسية للموقف العربي بشأن تمويل التنمية (نيسان/أبريل 2015)
تعزيز الظروف المواتية لإجراء تحويلات أرخص وأسرع وأكثر أماناً في بلدان المصدر والبلدان المتلقية على حد سواء، بسُبل منها تعزيز ظروف تنافسية وشفافة في الأسواق. وسنسخر التكنولوجيات الجديدة، ونشجع الإلمام بالأمور المالية وتعميم الخدمات المالية، ونحسن جمع البيانات.	نقرّ ***بالمساهمة الإيجابية للمهاجرين في تحقيق النمو الشامل*** في بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد (الفقرة 12).	خصوصية التحويلات ***وعدم اعتبارها مصدراً لتمويل التنمية*** دون إعداد الدراسات اللازمة حول تداعيات الارتفاع المطرد في أسعار الغذاء والوقود على سُبل إنفاق تلك التحويلات والنسب الموجهة منها إلى تحمل تكاليف المعيشة وتلك الموجهة للاستثمار (الفقرة 2-ز).
التعاون الإنمائي الدولي نعرب عن قلقنا من أن بلدان عديدة لا تزال دون مستوى التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ونؤكد مجدداً أن الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ما زال أمراً حاسماً. ويعيد مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية تأكيد التزامات كل منهم المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، ويشمل ذلك الالتزامات التي تعهدت بها بلدان عديدة متقدمة النمو بتحقيق هدف تخصيص نسبة 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخصيص نسبة تتراوح بين 0.15 في المائة إلى 0.20 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نمواً. سنجري مناقشات مفتوحة *وشاملة وشفافة بشأن تحديث طريقة قياس المساعدة الإنمائية الرسمية* وبشأن "مقياس الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة" المقترح، *ونؤكد أن أي مقياس من هذا القبيل لن يخل بالالتزامات المقطوعة سلفاً*.	**التعاون الإنمائي الدولي** نناشد مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية إلى قيام كل منهم بالوفاء بالتزاماته، بما في ذلك التزام العديد من البلدان المتقدمة النمو بتحقيق الهدف الوطني المتمثل في نسبة 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي. نسلّم أيضاً بأن المساعدة الإنمائية الرسمية وأشكال التمويل الأخرى بشروط تساهلية تظل مهمة للعديد من البلدان متوسطة الدخل ويمكنها أن تؤدي دوراً في تحقيق النتائج المستهدفة، مع مراعاة الاحتياجات المحددة لتلك البلدان. سنجري مناقشات مفتوحة وشاملة وشفافة بشأن تحديث طريقة قياس المساعدة الإنمائية الرسمية وبشأن "مقياس الدعم الرسمي التام للتنمية المستدامة" المقترح، ***ونؤكد أن أي مقياس من هذا القبيل لن يخل بالالتزامات المقطوعة سلفاً*** (الفقرة 13).	**التمويل العام الدولي** ستواصل المساعدة الإنمائية الرسمية لعب دوراً أساسياً في تمويل التنمية في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. ينبغي على جميع البلدان المتقدمة ***زيادة التزاماتها بتخصيص نسبة 1 في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية حتى عام 2020***، والاتفاق على ***جداول زمنية للوفاء بالتزاماتها*** في هذا المجال لدعم التنمية المستدامة. وتخصيص المزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان العربية المتأثرة بالنزاعات، بالإضافة إلى المساعدة الإنسانية. ينبغي وضع أي جهد يهدف إلى إعادة تحديد المساعدة الإنمائية الرسمية في إطار من ***الانفتاح والشفافية، بما يسمح بتبادل وجهات النظر بين البلدان المانحة والبلدان المستفيدة*** (الفقرات 3-ب، د، و).
التجارة الدولية كمحرك للتنمية سنواصل الترويج للأخذ بنظام تجاري متعدد الأطراف ذي طابع عالمي ويستند إلى القواعد ويكون منفتحاً وشفافاً ويمكن التنبؤ به ويتسم بالشمول وعدم التمييز	**التجارة الدولية كمحرك للتنمية** ونلاحظ أن ***النمو التجاري كان ضعيفاً خلال السنة الماضية***. وبغية جعل التجارة أكثر حرية ونزاهة، فإننا ندرك أهمية ***تعزيز النظام التجاري الدولي*** وزيادة مساهمة التجارة في اقتصاداتنا.	**التجارة الدولية من أجل التنمية المستدامة** ***الحواجز الموضوعة أمام التجارة والإعانات التجارية*** وغيرها من التدابير المشوِّهة للتجارة (الدعم الموجه للإنتاج المحلي) وتداعياتها، ولا سيما في القطاعات ذات الأهمية

خطة عمل أديس أبابا (تموز/يوليو 2015)	خلاصات وتوصيات منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (أيار/مايو 2017)	العناصر الرئيسية للموقف العربي بشأن تمويل التنمية (نيسان/أبريل 2015)
والإنصاف في إطار منظمة التجارة العالمية، وكذلك تحرير التجارة المجدي. وندعو أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى مضاعفة الجهود للإسراع باختتام المفاوضات بشأن جدول أعمال الدوحة الإنمائي، كوسيلة لتعزيز النمو في التجارة العالمية، ونؤكد مجدداً أن الشواغل الإنمائية تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة الدوحة الإنمائية، التي تضع احتياجات ومصالح البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، في صميم برنامج عمل الدوحة. *الحد من الحواجز التجارية*، وتنفيذ الإصلاحات في مجال السياسات، وتمكين الشركات، بما في ذلك في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، من الاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. ومواصلة *تنفيذ أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية*، وبخاصة أقل البلدان نمواً، وفقاً لاتفاقات منظمة التجارة العالمية. ويمكن لمبادرة المعونة لصالح التجارة أن تضطلع بدور رئيسي. وسنركز في سياق مبادرة المعونة لصالح التجارة على البلدان النامية، خاصة أقل البلدان نمواً. وسوف نسعى جاهدين إلى تخصيص نسبة متزايدة من موارد مبادرة المعونة لصالح التجارة الموجهة إلى أقل البلدان نمواً.	نرحب ***بكل المبادرات الجارية للوصول إلى الأسواق*** بالنسبة لأقل البلدان نمواً. العديد من المشاريع الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة الحجم لا تستفيد بما فيه الكفاية من النظام التجاري الدولي، وهي تواجه صعوبات في الاندماج في سلاسل القيمة العالمية. سنعمل على تعزيز السياسات التي تشجع حصول المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة الحجم على التمويل التجاري الملائم والميسور التكلفة على جميع المستويات. ندعو فرقة العمل المشتركة بين الوكالات إلى استعراض الفجوة في تمويل التجارة. (الفقرتان 13 و14)	الخاصة للبلدان العربية، كالزراعة، على قدرة الدول العربية على الاستفادة من إمكاناتها التجارية لدعم التنمية؛ ***وتطبيق مبادئ المعاملة التفضيلية*** نحو البلدان النامية، بما فيها البلدان العربية أمر حيوي. هناك ضرورة ***لبناء القدرات في مجال استعراض آليات التجارة مع منظمة التجارة العالمية وفي مجال تقييم الاتفاقات التجارية على المستويات الوطنية***. تعزيز التعاون الإقليمي في مجال التجارة كأداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة؛ وتعزيز الاتفاقات الإقليمية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك ***إنشاء الاتحاد الجمركي العربي*** (القسم الرابع).
الديون والقدرة على تحملها *يمثل الاقتراض أداة هامة لتمويل الاستثمار* الحيوي في تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. مساعدة البلدان النامية في *تحقيق القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل* من خلال سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الديون،	**الديون والقدرة على تحملها** ***الاقتراض أداة هامة لتمويل الاستثمار الحيوي في تحقيق التنمية المستدامة.*** نؤكد مجدداً أن على المدينين والدائنين العمل معاً لمنع حدوث حالات الديون التي لا يمكن تحملها وإيجاد الحلول لها. نقر بضرورة مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل من خلال سياسات منسقة	**الديون والقدرة على تحملها** تخفيف ***أعباء الديون*** على البلدان التي تمر بمرحلة تحول اقتصادي أو سياسي أو إعفاؤها منها، ***ومقايضة الديون باستثمارات*** لتمويل البنى الأساسية والتنمية؛ فالديون لا تزال تمنع بعض البلدان، ومنها بلدان عربية، من الاستثمار في التنمية، لأن خدمة الدين تستهلك الموارد المالية التي كان من الممكن تخصيصها لمشاريع استثمارية.

خطة عمل أديس أبابا (تموز/يوليو 2015)	خلاصات وتوصيات منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (أيار/مايو 2017)	العناصر الرئيسية للموقف العربي بشأن تمويل التنمية (نيسان/أبريل 2015)
وإعادة هيكلة الديون وإدارتها على نحو سليم، حسب الاقتضاء. على المدينين والدائنين العمل معاً لمنع حدوث حالات الديون التي لا يمكن تحملها وإيجاد الحلول لها. *تقع مسؤولية الحفاظ على مستويات من الديون يمكن تحملها على عاتق البلدان المقترضة*؛ إلا أننا نسلم بأن على الجهات المقرضة أيضاً مسؤولية تقديم القروض بطريقة لا تقوض قدرة بلد بعينه على تحمل الدين. *نشجع على النظر في اتخاذ المزيد من الخطوات للتخفيف من عبء الديون، حسب الاقتضاء، و/أو تدابير أخرى للبلدان المتضررة على هذا النحو، بقدر الإمكان.* عمليات إعادة هيكلة ديون جيدة التوقيت، ومنظمة، وفعالة، ومنصفة. الحد من الاعتماد الآلي على تقييمات وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، بما في ذلك الاعتماد عليها في اللوائح التنظيمية.	تهدف إلى ***تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الديون، وإعادة هيكلة الديون وإدارتها على نحو سليم، حسب الاقتضاء.*** نحن نسلم أيضاً بأن ارتفاع مستويات الديون يستدعي تقييمات القدرة على تحمل الديون العامة الفعالة، التي تتطلب تحسين الشمول، وموثوقية وحُسن توقيت بيانات الديون الخارجية والداخلية، وكذلك بيانات عن الأصول الحكومية والخصوم الاحتمالية. نرحب بالاستعراض الجاري لإطار صندوق النقد الدولي/البنك الدولي المتعلق بقدرة البلدان المنخفضة الدخل على تحمل الديون. سننظر في الدور الذي يمكن أن تؤديه صكوك ***تمويل الديون المرتهنة بحالات معينة*** (الفقرتان 17 و18).	هناك حاجة لإنشاء *آلية دولية لتسوية الديون* تضمن معاملة الدائنين والمدينين بشكل عادل ومتكافئ بناءً على مبدأ المسؤولية المشتركة للدائنين والمدينين دعوة البلدان المتقدمة إلى ***الالتزام بتخصيص موارد إضافية لتخفيف الديون،*** غير الموارد المخصصة للمساعدة الإنمائية الرسمية (القسم الخامس).

الجدول باء- قضايا منتقاة تهم تحالف المجتمع المدني الدولي في ما يتعلق بقضايا تمويل التنمية

الموضوع	الاهتمام
متابعة تمويل التنمية	لا تزال المفاوضات تعاني الافتقار إلى التفاهم المشترك والتخطيط الكافي لعملية متابعة تمويل التنمية التي لا تزال تتطلب اعتماد جدول أعمال معياري توافقي واستمرار التأطير حسب السياق في ظل تطور الظرف الاجتماعي-الاقتصادي والسياسي.
تحيّزات القطاع الخاص	لا يزال النَهج التقليدي إزاء النمو ***والإفراط في الاعتماد على القطاع الخاص*** يتخلل عمليات تمويل التنمية والوثائق الختامية ذات العلاقة، رغم تزايد الأدلة على الآثار الاجتماعية والبيئية غير المستدامة لنموذج الأعمال الحالي. تركز الوثيقة الختامية لمنتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2017 على تعزيز "تمكين بيئة مواتية للأعمال التجارية والاستثمار في القطاع الخاص" ***دون التشديد على ضرورة اتخاذ تدابير سياساتية قوية لتنظيم أنشطة القطاع الخاص وإعادة مواءمة ممارسات الشركات الكبرى مع مقتضيات التنمية المستدامة.***
التقليل من المخاطر النُظمية	ليس هناك تسليم بأن أزمة الهجرة تثير مخاطر نُظمية يمكن أن تعوق تنفيذ خطة التنمية.
تمويل التنمية وأهداف التنمية المستدامة	قللت الوثيقة الختامية للمنتدى من أهمية دور تمويل التنمية بوصفه أحد الركائز الأساسية لتنفيذ خطة 2030. ***وتدفع خطة 2030 باتجاه التحقيق الوطني للأهداف الإنمائية، لكن عمليات تمويل التنمية لا تؤمّن ضمن الحيّز السياساتي والمالي اللازم للدفع قدماً بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.***
الموارد العامة المحلية	يعوق الافتقار إلى ***التعاون الدولي بشأن التدفقات المالية غير المشروعة وتعوق المنافسة الضريبية*** قدرات البلدان النامية على توليد الإيرادات. ولا يزال التهرب الضريبي من جانب الشركات المتعددة الجنسيات يشكّل عقبة أخرى هامة.
الأعمال التجارية والتمويلية الخاصة المحلية والدولية	لا تزال هناك تساؤلات بشأن ممارسات المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ومؤسسات تمويل التنمية ***ومشورتها السياساتية، التي تلحق ضرراً بحق الدول في العمل للمصلحة العامة وإعمال حقوق الإنسان.***
التعاون الإنمائي الدولي	كان ينبغي الإشارة صراحة إلى هدف تخصيص 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتوسيع نطاق المساعدة الإنمائية الرسمية للوفاء بالالتزام بهدف الـ 0.7 في المائة لأن العديد من البلدان يخفق في ذلك.
التجارة الدولية محركاً للتنمية	***يمكن أن تشكّل*** القواعد التجارية المتعددة الأطراف ***عائقاً أمام تحقيق التنمية المستدامة.*** وقد نوّهت منظمات المجتمع المدني بمحدوديات اتفاق منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة. ولا يزال من الضروري ضرورة حيوية اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية على النحو المذكور في هدف التنمية المستدامة 17-10 والفقرة 83 من خطة العمل.
الديون والقدرة على تحملها	النظر في الصكوك الحكومية المرتهنة بمتغيّرات على مستوى الدولة غير كاف. وينبغي الطلب من مؤسسات تمويل التنمية العامة النظر في خيارات استخدام هذه الصكوك وتقديم تقرير عن ذلك في الدورة المقبلة للمنتدى. وينبغي تشجيع المبادرات الإقليمية لتخفيف عبء الديون.

الجدول جيم- رسائل رئيسية لتمويل التنمية من تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية لعام 2017

القضايا النُظمية

يخلص التقرير إلى أن البيئة العالمية الصعبة ترتب آثاراً هامة على جهود التنفيذ الوطنية. فالمسارات الحالية المتمثلة في انخفاض أسعار السلع الأساسية، وتباطؤ نمو التجارة، وتقلب تدفقات رأس المال، والصراعات والأزمات الإنسانية تعرقل جميعها من فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن للإجراءات الوطنية والتعاون الدولي أن تساعد على إعادة توجيه المسار نحو أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن تؤدي الزيادات في الاستثمارات الطويلة الأجل والعالية الجودة إلى نمو اقتصادي مستدام.

التمويل الخاص

لا تزال الاستثمارات الطويلة الأجل واهنة. وهناك ضرورة لاتخاذ تدابير لمعالجة العوائق أمام الاستثمارات الخاصة والعامة، إلى جانب تحسين ظروف المعيشة (أي من خلال الحماية الاجتماعية التي توفر متطلبات الحد الأدنى). وينبغي النظر في تحديد مجالات الاستثمار ذات الأولوية على المستوى العالمي المتضمَنة في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، لتوجيه المستثمرين من القطاع الخاص إلى فرص الاستثمار المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة. ويمكن لمصارف التنمية الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف أن تؤدي دوراً هاماً في هذا الصدد بتوجيه الوفور إلى الاستثمارات الإنمائية وتعبئة رأس المال الخاص لمشاريع محددة وترويج أفضل الممارسات لتحقيق التنمية المستدامة.

تعبئة الموارد المحلية

تنبغي تعبئة الموارد المحلية والدعم الدولي بفعالية لسد الثغرات في تمويل أهداف التنمية المستدامة. وينبغي على الحكومات أن تحسّن استراتيجيات جمع الإيرادات عبر إدارة ضريبية أمتن وإنفاذ وتغطية أقوى. وبالنظر إلى المهمة البالغة الصعوبة المتمثلة بقياس وتتبع التدفقات المالية غير المشروعة، حددت فرقة العمل بعض مكونات هذه التدفقات. وأوصت بالقيام بتحليل وتقدير كل مكون وقناة على حدة، ما يتطلب المزيد من العمل المنهجي والمقترحات المتعلقة بالأدوات والخيارات السياساتية ذات الصلة. وأوصت فرقة العمل أيضاً بإجراء تقييمات للمخاطر والتعرض للمخاطر لمساعدة البلدان على تركيز جهودها في الرصد والتنفيذ على القنوات الأكثر صلة بسياقاتها الوطنية.

التعاون الإنمائي الدولي

ينبغي أن يعمل مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية على الوفاء بالتزامات مونتيري وخصم التمويل الإنساني والإنفاق على اللاجئين من التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية. وإذ يعمل مقدمو التعاون الإنمائي على زيادة مساهماتهم، ينبغي لهم حماية وزيادة التمويل الانمائي الميسّر، مع التركيز على الاستثمارات الطويلة الأجل في التنمية المستدامة. وتنبغي زيادة الاستفادة من التعاون فيما بين بلدان الجنوب لتعزيز وسائل تنفيذ خطة 2030.

التجارة الدولية

من المهم أن تصبح التجارة أكثر اشتمالية وفائدة للجميع، وأن تولد ثروة وفرص عمل لائقة، وخاصة للفقراء. وينبغي على الحكومات أن تقاوم التوجهات الحمائية وأن تضمن انتشار فوائد التجارة على نطاق واسع وبشكل منصف. وينبغي على المؤسسات الدولية أيضاً أن تعمل على معالجة الآثار التوزيعية للتجارة الدولية والاتفاقات التجارية، وأن تُعزز التجارة كمحرك للنمو والتنمية المستدامة. ويعدّ خفض التدابير التنظيمية في مجالات الأغذية والصحة والبيئة وسياسات العمل أمراً محورياً نظراً لأنها تشكل حواجز غير تعرفية أمام صادرات البلدان النامية.

الديون والقدرة على تحملها

تشكل التغيّرات في تكوين الديون، بما في ذلك ارتفاع مستويات ديون الشركات الكبرى في عدد كبير من الاقتصادات، مخاطر إضافية على الاقتصاد العالمي الهش أصلا. وهكذا هناك حاجة إلى استكشاف استخدام الصكوك الحكومية المرتهنة بمتغيّرات الأداء الاقتصادي الكلي استناداً إلى خبرات بعض المانحين. كذلك يسلط ارتفاع مستويات الدين المحلي الضوء على أهمية تقييمات القدرة على تحمل الدين العام. ولإجراء مثل هذه التقييمات، من المهم تحسين شمولية وموثوقية وحسن توقيت بيانات الديون الداخلية والخارجية، وكذلك البيانات المتعلقة بالأصول الحكومية والالتزامات الاحتمالية.